

ووجه المصادر منصوبية على المصدرية وتأتيها انها
معارف موصوفة بوضع الكلمة اي معرلة ومفردا
ومجترسا فالصورة وان كانت معرفة فهي في تقدير
كثرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وحتى في المعنى
كثرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال ككثرة
مخضبة لم يكن بها شائبة تخصيص كالمسمى التخصيم ^{يكون} وقد
الحال مشتبكة بينهما وبين المعرفة فوجاني جبل وزيد
راكبين ^و وجب تصغيرها ^و اي تصغير الحال على صاحبها
يخصص الكلمة بتصغيرها لانها في المعنى مبتدأ وتتم
وتسلا ملبس بالمصطف في النصب في مثل قولك
جبل راكب ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلبس

طرا

طرا للباب ^و وللتقدم اي الحال في حال زيد
فانما كونه واقعا على العمل للمعنى كونه عرفت في مثل
العمل المعنوي وانما هو مقدر بالفعل او رسم العمل
مثل الظروف وما يشبهه في الجار والمجرور خارج
عن دخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال
للتقدم على العمل المعنوي اتفاقا ^و بخلاف الظروف
اي بخلاف ما اذا كان العمل طرا او شبهه فان فيه
خلافا فسبويه لا يجوز له اصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل ويجوز له الارتفاع بشرط ان
المبتدأ على الحال كزيد قائما في الدار فالحال متقدم
المبتدأ عن الحال فانه واقع سبويه في المنع فلا يجوز